مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٥٩**

الثلاثاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موارايس كابرال	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالِيتش
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/682)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/682)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استنادا إلى المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَيْ صربيا وكرواتيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

واستنادا إلى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

واستنادا إلى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/682 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من الأمين العام يحيل بها التقرير الأربعين للممثل السامي للبوسنة والهرسك.

والآن أعطي الكلمة للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالفرنسية): أقدر منحي فرصة عرض تقريري السادس بصفتي الممثل السامي للبوسنة والهرسك - وهو التقرير الأربعون للممثل السامي (انظر S/2011/682). وإن الإحاطة الإعلامية التي أقدمها هنا اليوم هي أول بيان لي بصفتي الممثل السامي لأن مهامي بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي أنيطت بالرئيس الجديد لوفد الاتحاد الأوروبي لدى البوسنة والهرسك، السيد بيتر سورنسن. وإننا نعمل معا في ظل علاقات وثيقة وتربطنا علاقات صداقة. وأتوقع أن نتمكن من خلال ذلك التعاون من التدليل على وحدة المجتمع الدولي ودعمه القوي للبوسنة والهرسك أثناء سعيها إلى تحقيق مطامحها في التكامل الأوروبي - الأطلسي، ضامنين في الوقت ذاته، بصورة تامة، أن الإطار العام لاتفاقات السلام في البوسنة والهرسك - اتفاقات دايتون - باريس للسلام - يحظى بالاحترام الواجب وينفذ، وأن الإصلاحات الداخلية لتنفيذ تلك الاتفاقات لا تتعرض للخطر.

(تكلم بالإنكليزية)

عندما خاطبتُ المجلس قبل عام (انظر S/PV.6421) أشرت إلى المصاعب التي كانت البوسنة والهرسك تواجهها، ونوهتُ، مع تفاؤل مشوب بالحذر، بأن السنة السابقة كانت قد شهدت، رغم ذلك، عددا من التطورات الايجابية، لا سيما في سياق التعاون والمصالحة على المستوى الإقليمي، والسفر بدون تأشيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي. وأود أن أنوه الآن بأن رئيس جمهورية صربيا تاديتش ورئيس جمهورية كرواتيا إيفو يوسبوفيتش قد واصلا سياساتهما القائمة على الاشتراك البناء، وأن الحالة الإقليمية تظل أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ أيام الحرب في البوسنة والهرسك.

ولكن منذ تقريري الأخير (S/2011/283) استمرت البوسنة والهرسك نفسها في التخبط في ركود سياسي، بل إنها شهدت بعض الانتكاسات. وعندما خاطبت المجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.6529)، اضطررت إلى تقديم تقرير

خاص يسرد تفاصيل الانتهاكات الجسيمة لاتفاق دايتون من جانب واحد من الكيانين الاثنين للبوسنة والهرسك. ومن أسف أن التحديات ضد اتفاق دايتون قد استمرت منذ ذلك الوقت، رغم حسن نية المجتمع الدولي. وأحد الأسباب الرئيسية لتلك التحديات يكمن في صميم الثقافة السياسية للبوسنة والهرسك، حيث لا يبدي السياسيون أي رغبة في القبول بالحلول التوفيقية ويتجنبون الحوار حول القضايا الحاسمة ولا يتورعون عن إساءة استخدام النظام.

بعد مرور أكثر من ١٢ شهرا على الانتخابات العامة لم يتسن حتى الآن تشكيل مجلس الوزراء على مستوى الدولة، ويتعرض الكثير من مؤسسات الدولة إلى ضغط سياسي ودستوري واقتصادي خطير، الأمر الذي يترك وطأة واضحة على كفاءتها وقدرتها على تأدية وظائفها. ولم يتسن بعد إقرار ميزانية عام ٢٠١١ على مستوى الدولة، وتعاني المؤسسات على مستوى الدولة من الصعوبات في ظل التمويل المؤقت. وتبدو آفاق اعتماد ميزانية عام ٢٠١١، أو حتى عام ٢٠١٢، بعيدة المنال. وإن عمليات التكامل للاتحاد الأوروبي وعمليات التكامل الأوروبي – الأطلسي تظل مجمدة بسبب التمسك المستمر بالسياسات الطائفية – القومية الضيقة. ولا عجب في أن الاقتصاد ما زال يعاني.

وفي ذلك السياق قررت وكالات التصنيف الائتماني الدولية تخفيض تصنيف الرؤية المستقبلية للبلد، لا لأسباب اقتصادية، وإنما بالاستشهاد على نحو محدد بالحالة السياسية السلبية في البوسنة والهرسك. كما أن المفوضية الأوروبية نوهت بمشاكل البلد السياسية في تقريرها السنوي عن التقدم في البوسنة والهرسك.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير واصلت جمهورية صربسكا إجراءاتها القانونية والسياسية ولهجتها الخطابية الحادة في تحد لمؤسسات البوسنة والهرسك على مستوى الدولة ولاختصاصاتها وقوانينها ولسلطتي بموجب اتفاق دايتون، فضلا عن القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

ورغم أن القرار الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٣ نيسان/أبريل بإجراء استفتاء قد نقض في ١ حزيران/يونيه، فإن النتائج المثيرة للخلاف لنفس التاريخ ظلت تؤثر على السياسات العامة لجمهورية صربسكا تجاه مؤسسات البوسنة والهرسك وتجاه مكتبي وولايتي على السواء. وأجد لزاما علي أن أبين أن جمهورية صربسكا لم تنقض قرارها بإجراء الاستفتاء إلا بعد التدخل الشخصي المباشر لليدي كاثرين آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر علنا الليدي آشتون على جهودها، التي مكنتني من تجنب استخدام ولايتي التنفيذية، التي أعتبرها في هذه المرحلة عملية أحرص على الإحجام عن اللجوء إليها متى ما كان حسم الصعوبات بوسيلة أخرى ممكنا.

وفي ذلك الصدد وتمشيا مع مبدأ التملك السياسي المحلي، حرصتُ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على التمسك بالسياسة العتيدة القائمة على الإحجام عن استخدام ولايتي التنفيذية إلا في حالات الضرورة المطلقة، رغم المصاعب السياسية المستمرة. والحقيقة أن الحالة الوحيدة التي استخدمتُ فيها سلطاتي التنفيذية أثناء فترة الستة أشهر الماضية كانت رفع الجزاءات التي فرضها من تولوا المنصب قبلي، والمتصلة بعدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإنني أفعل هذا في أعقاب القبض على راتكو ملاديتش وترحيله إلى لاهاي، وهو آخر هارب من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة متهم بارتكاب جرائم تتصل بالحرب البوسنية. ولذلك قمت برفع الحظر، الذي

كان الاستخدام الوحيد لسلطاتي التنفيذية طوال الأشهر الستة الماضية.

ولسوء الحظ، فإن القبض على ملاديتش لم يصاحبه انخفاض في إطلاق اللهجات الخطابية المليئة بالنعرة الوطنية التحريضية، بما في ذلك زيادة الإدلاء ببيانات من جانب مسؤولين من جمهورية صربسكا تأييدا لتفكيك الدولة، وتعليقات شوفينية موجهة ضد جماعات إثنية أخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء البيانات العلنية الأخيرة الصادرة عن جمهورية صربسكا والتي تتحدى مقومات دولة البوسنة والهرسك بتسميتها ”دولة الاتحاد“، بتجاهل حقيقة أن البوسنة والهرسك، بالاشتراك مع سلوفينيا وكرواتيا، قد انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢، عن طريق توصية مباشرة من مجلس الأمن بالإجماع في ١٨ أيار/مايو من تلك السنة. وهذه البيانات، التي تقوض الترتيبات الدستورية المنصوص عليها في اتفاق دايتون للسلام، يتعين التصدي لها بكل حزم، ولا سيما في ضوء إجراءات أخرى تتحدى بشكل مباشر هذا الاتفاق، كما هو وارد في تقاريري الحالية والسابقة.

كما استخدم بعض المسؤولين والسياسيين الاتحاديين لهجات خطابية تحريضية غير مرحب بها، كما جاء بالتفصيل في تقريري. ولا يزال الحزبان الكرواتيان الرائدان في البوسنة والهرسك يشككان في قانونية وشرعية الحكومة الاتحادية الحالية. وقام بعض القادة السياسيين البشناق بتصعيد لهجاتهم الخطابية التحريضية ردا على البيانات الصادرة عن القيادة في جمهورية صربسكا وحذروا من احتمال اندلاع صراع في حالة محاولة تقسيم البلد. وقد حذرت طويلا من الأضرار الخطيرة التي تتسبب فيها هذه اللهجات الخطابية التحريضية، وأغتنم هذه الفرصة لأدعو مرة أخرى القادة في البوسنة والهرسك إلى المساهمة في تعزيز المصالحة، والحوار والتعايش السلمي، بدلا من نشر النزعة الشوفينية والخوف وعدم الثقة.

وبالنظر إلى الاتجاهات والإجراءات السلبية المذكورة أعلاه، ليس من الغريب أنه لا يوجد أي تحرك كبير على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي أو من جانب الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. كما لا يوجد أي تحرك نحو تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإغلاق مكتبي.

كما أعرب عن قلقي العميق إزاء الحالة المتعلقة بسيادة القانون، حيث تشكك جمهورية صربسكا بصورة اعتيادية في صميم اختصاصات المؤسسات القضائية للدولة، بما في ذلك الولاية القضائية ودور المحكمة الدستورية نفسها في البوسنة والهرسك. وتواصل السلطات أيضا تقويض مؤسسات الدولة الرئيسية الأخرى في البلد والتشكيك فيها. ومن الصعب تجنب المفهوم القائل بأن القصد هو تصوير المؤسسات على أنها مؤسسات معطلة وبالتالي لا توجد حاجة إليها على مستوى الدولة.

هذا هو النهج الخاطئ. لن ستصل البوسنة والهرسك والكيانات الأخرى إلى منعطف هام إلا عندما يفهم القادة السياسيون أن الكيانات والدولة لن ستصبح قوية إلا إذا أصبح كلا المستويين في الحكومة قويين؛ ولن ينتقل كلا المستويين من قوة إلى قوة إلا عندما يعملان معا وتحصل الدولة على الدعم الذي تحتاج إليه لكي تصبح فعالة.

كما ثارت الصعوبات في الاتحاد، ولا يزال من الضروري، بعد مرور ١٦ عاما على توقيع اتفاق السلام، أن يتدخل مكتبي لسد الثغرات الكبيرة في النظام القانوني للبلد الذي يثير مشاكل قانونية وسياسية في البلد. وقد تعين علي أن أتدخل في تموز/يوليه في كانتون وسط البوسنة لمواجهة محاولة تجاهل الدستور وتشكيل حكومة، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يثير حدة التوترات بشكل غير مقبول. ونتيجة لتدخلي – ليس عن طريق استخدامي لسلطات بون،

ولكن في شكل توجيه رسالة – استطاعت الأطراف المحلية أن تحل الوضع وفقا للدستور، وأن تمهد الطريق أمام تشكيل الحكومات في الكانتونات الأخرى، واحتمال تشكيلها أيضا على مستوى الدولة.

وبالنظر إلى ما أواصل مشاهدته، لا تزال هناك حاجة واضحة إلى أن يبقى مكتبي مفتوحا من أجل سد هذه الثغرات القانونية والحفاظ على الاستقرار. وستستمر هذه الحاجة حتى الوقت الذي تصبح فيه البوسنة والهرسك مكتفية اكتفاء ذاتيا وتقف بثبات وبلا رجعة على درب الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وجرى شيء مماثل لهذا النهج في بلدي ذاته، النمسا، بعد تحريرها على أيدي الجنود الأمريكيين والروس والفرنسيين والبريطانيين في عام ١٩٤٥. فقد بقيت قوات الحلفاء حتى تأكدت من عدم عودة النازية وأن جذور الديمقراطية قد تأصلت في البلد.

تتمثل ولايتي الأساسية في الإشراف على تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. إن اتفاق دايتون هو في صلبه معاهدة للسلام، ونرى كل يوم علامات قد يترتب عليها، إذا ما ظهرت، عواقب وخيمة ليس على البوسنة والهرسك فحسب، بل أيضا على المنطقة والمجتمع الدولي بشكل أوسع. وبالنظر إلى الاتجاهات السلبية المستمرة وعدم الاستقرار السياسي، من الضروري أن تبقى في البلد القوة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، الموجودة بولاية تنفيذية وفقا للفصل السابع، وتواصل تقديم مساعدتها لمكتب الممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى لتنفيذ الولايات المنوطة بكل منها.

وفي حين أنه يجب علينا أن نركز الآن على الصعوبات المباشرة، أعتقد أنه من المهم أيضا أن ننظر بجدية إلى ما يجب أن نعمله لتأمين وجود بلد عامل وقابل للبقاء على المدى الطويل. ومن الواضح أننا نحتاج إلى دعم مبدأ الملكية في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر ببضع كلمات عن رأيي في النهج الذي ينبغي أن يتخذه المجتمع الدولي إزاء البوسنة والهرسك في المستقبل.

إننا نتفق جميعا على أن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية – الأطلسية. وبالتالي يضطلع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بدور هام في البوسنة والهرسك في مساعدة البلد على الوفاء بالاحتياجات اللازمة لتحقيق آماله في عضوية كلا المنظمتين. ومن المهم أن تبقى البوسنة والهرسك على جدول أعمال المجتمع الدولي حتى الانتهاء من تلك المهمة. ويوجد البعض الذي يعتقد أن الوقت قد حان لترك البوسنة والهرسك تعتمد على نفسها؛ وهناك بعض الجدل الذي يثار بشأن حالة الإرهاق الدولي في البوسنة والهرسك. وإنني لا أشاطرهم هذا الرأي، وأعتقد أن هذه التحركات ستفتح الباب أمام من يحاولون إضعاف الدولة وتقسيمها في نهاية المطاف، وقد يؤدي ذلك إلى إثارة الفوضى من جديد.

لقد حقق المجتمع الدولي نتائج هائلة في البوسنة والهرسك عبر الخمس عشرة سنة الماضية. ومع ذلك، يتجلى من الوضع السياسي الحالي أننا لم نتوصل بعد إلى تسوية سياسية دائمة ومستدامة تضمن تحقيق آفاق دائمة للسلام. ويشكل التزامنا تجاه البوسنة والهرسك والتركيز عليها الطريق لبلوغ الهدف الذي نريده جميعا – وهو وجود البوسنة والهرسك المستقرة والآمنة والتي تحل مشاكلها مؤسسيا في حين تتحرك صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي الكامل. وأعرب عن اقتناعي الصادق بأن هذا الأمر يمكن أن يصبح حقيقة إذا واصلنا الالتزام بتحقيق هذا الهدف، وإذا رأينا في نهاية المطاف تغييرا أساسيا في أسلوب ممارسة السياسة في البوسنة والهرسك، وأن يصير الحوار والتوافق الصحي القاعدة السائدة وليس الاستثناء.

وبالرغم من التحديات التي تواجهها البوسنة والهرسك اليوم، أود أن أهنئ البلد على فترة ولايته كعضو في هذه الهيئة وعلى العمل الممتاز الذي يضطلع به. لقد أتاحت عضوية مجلس الأمن للبوسنة والهرسك الفرصة لتكوين صداقات جديدة حول العالم واكتساب احترام بلدان كثيرة، وينبغي اعتبارها نجاحا كبيرا لسياستها الخارجية. وفي رأيي الشخصي، أن هذه العضوية أكبر نجاح حققته السياسية الخارجية للبلد منذ اتفاق دايتون.

كما أود أن أشكر بصفة شخصية السفير إيفان باربالیتش على تفانيه في عمله والتزامه وعلى الكفاءة المهنية والمثالية اللتين يتحلى بهما.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، أود أن أؤكد للمجلس أنني ملتزم التزاما تاما بتنفيذ ولايتي بكل حذافيرها وبضمان توفير الاحترام التام لاتفاق السلام. إن المضي إلى الأمام لا يعني التقهقر. كما أنني ملتزم بتقديم المساعدة للسيد بيتر سورينسين في اضطلاعه بواجباته بصفته الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بكل الطرق الممكنة للنهوض بتنفيذ جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. وأتطلع إلى مجلس الأمن ومجلس تنفيذ السلام لتأييدي تأييدا تاما في أداء عملي، وفقا للولاية التي منحها لي المجلس، وللاعتماد على جهود السلام الناجحة المبذولة في البلد من أجل أن نصل إلى النقطة التي يتحقق عندها السلام والاستقرار ومستقبل البلد الأوروبي – الأطلسي بشكل لا رجعة فيه دون أدنى شك.

فلنعمل معاً، أي المجتمع الدولي بأسره، لنقطع الأمتار الأخيرة المتبقية للوصول إلى قمة الجبل لضمان السِلم وضمان مستقبل البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. فبوسعنا القيام بذلك معاً. وسننجح بالعمل معاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أرحب بالسيد فالنتافين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك. وكما جاء في تقريره (S/2011/882، المرفق)، فإن الحالة في البلد لا تزال معقدة. ومهما يكن من أمر، لا بد أيضاً من التنويه بعدد من المنجزات الإيجابية.

على الرغم من أننا لم نحقق كل ما خططنا له فيما يتعلق بإدماج البوسنة والهرسك في الإتحاد الأوروبي، ما برح هناك التزام شديد بذلك الهدف ودعم وتكريس له، ليس فيما بين القادة السياسيين فحسب، بل أيضاً فيما بين القطاعات السُكانية الأوسع في البلد. إننا مكرسون للوفاء بالشروط المتبقية للحصول على مركز الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي في أسرع وقتٍ ممكن.

وعلاوة على ذلك، نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بتعيين السيد بيتر سورينسن ممثلاً خاصاً له في البوسنة والهرسك. إن ذلك القرار يمثل ترسيخاً طيباً لوجود الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وهو وجود من شأنه أن يؤدي إلى توجيه أفضل لعملية الإصلاح المفضية إلى انضمام البلد للاتحاد الأوروبي.

نرحب بقرار الممثل السامي برفع الجزاءات المفروضة على بعض الأفراد من البوسنة والهرسك.

ومن سوء الطالع، أنه منذ إجراء الانتخابات في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لم يُشكل حتى الآن مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك. بيد أننا أنشأنا جميع المؤسسات الأخرى في البلد التي تضطلع حالياً بمسؤولياتها.

علاوة على ذلك، أدت رئاسة البوسنة والهرسك دوراً هاماً في النهوض بالعلاقات مع البلدان المجاورة وتقويتها، وعززت من التعاون الإقليمي. وقد واجهت

الرئاسة أيضاً تحديات هامة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، من قبيل تمديد ولاية القوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك في قوة المساعدة الأمنية الدولية. وكذلك القرار بالاعتراف بالمجلس الانتقالي الوطني في الجمهورية الليبية.

بغض النظر عن الصعوبات السياسية، لدينا بيئة آمنة ومأمونة ونتمتع بحالة أمنية ايجابية. أما الحالة الأمنية العامة في البوسنة والهرسك فما برحت تتسم بالهدوء والاستقرار لعدة سنوات، كما تجسد ذلك في تقارير قوة الاتحاد الأوروبي وعملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي التي تتمتع قواتنا المسلحة بتعاون جيد جداً ومنتج معها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تمتعت أجهزة إنفاذ القانون في بلدنا بتعاون جيد مع بعثة شرطة الإتحاد الأوروبي، ولا سيما في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وتعزيز المساءلة داخل أجهزة الشرطة.

كذلك حظيت البوسنة والهرسك بتعاون جيد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ليس فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بل لسنوات. ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية الدولة للإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب ساهمت بدرجة كبيرة في المصالحة في بلدنا. وعلاوة على ذلك، أُنشئت قاعدة بيانات للقضايا المحددة لجرائم الحرب، بينما يجري حاليا تصنيف هذه القضايا وتحديد المستوى، الذي تُجرى فيه التحقيقات و/أو المحاكمات، على مستوى الدولة أو مستوى الكيان. إن محاكمة جميع المسؤولين عن تلك الجرائم في البوسنة والهرسك شرطٌ مسبق ليس من أجل المصالحة فحسب، بل من أجل إحلال السلام والاستقرار في بلدنا وفي المنطقة بأسرها. إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد محفوفة بالمصاعب. وفي رأينا أن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الحالة يكمن في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. بيد أنه كما ورد في التقرير، فإن البيانات الاقتصادية لعام ٢٠١١ تشير إلى بعض الدلائل على التحسن. فقد زاد عدد الخبراء من البوسنة والهرسك بينما ارتفع مجموع الإنتاج الصناعي بنسبة ٧,٧ في المائة. إننا إذ نأخذ في الاعتبار التطورات الإيجابية لدينا، فنحن مقتنعون بوجود طريقة ما للتغلب على الحالة الراهنة، وهي حالة معقدة ولكنها لا تستعصي على الحل. ولا بُد لنا من أن نهيئ بيئة بنّاءة تُعزز من العمليات السياسية الإيجابية وتبني روح التعاون في حل المسائل السياسية الراهنة في البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه نُقَدرُ الدعم القيّم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتحقيق أهدافنا المتمثلة في الاندماج في الإتحاد الأوروبي الأطلسي.

السيد فيتغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات. ونُرحب بما قدمه الممثل السامي ومكتبه من مساهمة في السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك خلال السنوات الـ ١٦ الماضية.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيُدلي به فيما بعد المُراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أقدم ثلاث ملاحظات موجزة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

أولاً، ما برحت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك تتسم بالهدوء والاستقرار. إذ أن قوة الاتحاد الأوروبي وعملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي والعمليات العسكرية التي سبقتها، وهي بالتحديد قوة التنفيذ العسكرية المُتعددة الجنسيات وقوة تثبيت الاستقرار لم تُضطر أبدا إلى التدخل لإحلال السلام. ولا توجد دلالات على حدوث أي زعزعة استقرار اتسمت بالعنف. وإذا ما عُدنا إلى الوراء لأقل من عقدين من الزمن، أي عندما كانت البوسنة والهرسك على حافة التفسخ المُتسم بالعنف، لوجدنا أن هذه التطورات الإيجابية جديرة بالتقدير الصريح.

إزاء تلك الخلفية، قرر الإتحاد الأوروبي إعادة تشكيل قوة الإتحاد الأوروبي وعملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. وسينصب التركيز الرئيسي للبعثة على بناء القُدرات وتدريب القوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك لكي يتسنى لها ذاتها الحفاظ على السلم والاستقرار.

ومهما يكن من أمر، فإن استمرار الشلل السياسي يحملنا على الشعور بالقلق. لقد أبرز التقرير المرحلي الأخير للإتحاد الأوروبي الجمود في عملية الإصلاح. إن عدم توفر رؤية مشتركة لدى القيادة السياسية بشأن التوجه العام للبلد يبعث على القلق الشديد.

وهذا يحضُرني إلى ملاحظتي الثانية، ألا وهي ما بوسع المجتمع الدولي أن يفعله لدعم استئناف البوسنة والهرسك لعملية الإصلاح، وكذلك عودتها إلى الطريق المُفضي إلى أوروبا. والأمر هنا يعود للقادة السياسيين في البوسنة والهرسك لوضع رفاه بلدهم ككُل ورفاه جميع مواطنيهم على رأس جدول أعمالهم، لتشكيل حكومة جديدة على مستوى الدولة على جناح السرعة وتناول مشاريع الإصلاح المُعلقَة. وينبغي أن يتم ذلك من دون مزيد من التأخير. غير أنه منذ إبرام اتفاق دايتون ما برح المجتمع الدولي ينتهي في أحيان كثيرة بتصويب أوجه القصورٍ في العمليات السياسية المحلية. وهذا لا يُمكن له أن يستمر.

وبالنظر إلى تاريخ البوسنة والهرسك، مما لاشك فيه أن ما قام به المجتمع الدولي في الماضي من رصد وثيق وإشراف عميق كان ضروريا. غير أن ذلك النهج لم ينجح في وضع حوافز للسياسيين المحليين لتفضيل طريق الحل التوفيقي على الدفع قدُماً بمصالحهم الوطنية. وفي الواقع، نجد في بعض الأحيان أن نهج المجتمع الدولي يمثل عقبة أمام مساءلة القادة السياسيين لدى الناخبين وأمام توليهم مُلكية عملية الإصلاح.

لا ينبغي لنا أن نستمر في ذلك السبيل. بل ينبغي أن ينصب تركيزنا على تسخير الأدوات التي تتناسب على أفضل وجه مع البدء بالتطورات الإيجابية. ويجب التوقف عن النُهج البالية. وإن فصل مكتب الممثل السامي والممثل الخاص ومنح الأخير ولاية متينة كان خطوة هامة. ولا بد من أن تتبع ذلك خطوات أخرى. وينبغي أن يصبح منظور الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك النهج الوحيد في البلد. وهذا سيشمل الاستمرار في إعادة تشكيل قوة الإتحاد الأوروبي وعملية قوة حفظ السلام التابعة للإتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك نؤيد تخفيض عدد العاملين في مكتب الممثل السامي ونقلهم إلى الخارج. إذ ينبغي أن تتناسب مستويات الموظفين مع المهام المتبقية.

ثالثاً، للإبقاء على ما تركه مكتب الممثل السامي من بصمات على استقرار البوسنة والهرسك، لا بد من إيجاد إجابة مستدامة وشاملة على السؤال المتعلق بحصانة موظفي المكتب الحاليين والسابقين من الإجراءات القانونية. نعتزم الشروع في مناقشة أكثر شمولا حول المسألة ودعوة الأعضاء إلى المشاركة.

اسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على أننا نؤيد تأييدا كاملا تمديد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، وعملية قوة الاتحاد الأوروبي لمدة عام آخر، ويقرر ذلك مجلس الأمن غدا. إن البعثة تقدم مساهمة مهمة في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وتجسد التزامنا المشترك بمستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر للبوسنة والهرسك وشعبها. إن وجود بوسنة وهرسك، مستعدة وقادرة على إجراء عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي اعتمادا على قوتها الذاتية، هو أفضل ضمان لتحقيق تنمية سلمية في المنطقة. إن ألمانيا ستواصل دعم كل الجهود للنهوض بهذا الهدف.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر السيد إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على حضوره وعلى التقرير الذي قدمه للتو إلى المجلس (S/2011/682، المرفق). وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأرحب بمساهمة ممثل البوسنة والهرسك في عمل المجلس. أخيرا، فإنني أؤيد البيان الذي سيدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بعد وقت قصير.

إننا نستعد لتجديد ولاية نشاط قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، وعملية قوة الاتحاد الأوروبي، لمدة سنة في سياق سياسي مثقل بعدم اليقين فيما يخص البوسنة والهرسك.

كانت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة لعدة سنوات. ويعزى ذلك إلى البوسنيين أنفسهم ومؤسساتهم. ويشكل اعتقال راتكو ملاديتش، في ٢٦ أيار/مايو، وغوران هادزيتش، في ٢٩ تموز/يوليه ونقلهما على الفور إلى لاهاي لمحاكمتهما، تطورا إيجابيا ينهي مرحلة. وقد تم القبض الآن على جميع المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وألاحظ بأن هذه الاعتقالات لم تؤد إلى أي رد فعل كبير في الميدان.

مع ذلك، وبعد مرور أكثر من سنة حتى الآن على انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ظل البلد عاجزا عن تشكيل حكومة مركزية جديدة. ويدير مجلس الوزراء المنتهية ولايته المسائل اليومية وعمل الميزانية بصفة مؤقتة. إن عدم وجود حكومة هو بداية لحدوث أثر سلبي كبير على الاقتصاد وتأخير الإصلاحات في اتجاه المسار الأوروبي.

لذلك ندعو جميع الزعماء البوسنيين لإيجاد التوافقات الضرورية على وجه السرعة، لإنشاء حكومة مركزية والعودة إلى عملية الإصلاح، بدءا بموائمة الدستور مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. إن عدم القيام بذلك سوف يعني بأن البوسنة والهرسك تدير ظهرها لأي انضمام محتمل إلى الاتحاد الأوروبي، في حين أن جميع دول المنطقة، الواحدة تلو الأخرى، ينبغي أن تغتنم هذه الفرصة وتعد نفسها، كل حسب وتيرتها، للانضمام إلى الأسرة الأوروبية في يوم من الأيام.

إن ذلك يتطلب أولا وقبل كل شيء استئناف الحوار السياسي، ومن جهة أخرى، وضع حد للجوء إلى الخطاب القومي، الذي لا يزال شائعا اليوم. الذي بلغ حد إنكار شرعية دولة البوسنة والهرسك، العضو في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أو التهجم على مشروعية قرارات الممثل السامي. ويعني الأمر الثاني ضرورة تمتع موظفي مكتب الممثل السامي بضمانات الحصانة الكافية.

بغض النظر عن الكلمات، هنالك أفعال. في ذلك الصدد، تظل فرنسا قلقة للغاية، وتحذر القادة البوسنيين من أي مبادرة تتعارض مع اتفاق دايتون – باريس للسلام، مما من شأنه تهديد استقرار وسلامة البلد. بصورة أعم، فإن فرنسا تدعو مرة أخرى قادة البوسنة والهرسك للعودة إلى الحوار، والتغلب على انقساماتهم والعمل من أجل توطيد دولة تؤدي وظائفها، وتحترم المبادئ الديمقراطية. يجب عليهم تحمل المسؤولية الأساسية. فقد انتخبهم المصوتون البوسنيون لهذا الغرض.

في ذلك السياق، أود أيضا أن أؤكد من جديد التزام بلدي باستقلال ووحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. إن الممثل السامي حارس لاتفاقات السلام نيابة عن المجتمع الدولي، ويحظى عمله وحواره مع الممثلين السياسيين البوسنيين بدعمنا الكامل.

في ذلك الصدد، أود أن أشير بشكل خاص إلى التزام أكبر من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك. خلال الربيع الماضي، وافق الاتحاد الأوروبي على نهج مكثف

للبوسنة والهرسك ووجوده في الميدان قد تعزز تبعا لذلك. حيث تولى الممثل الخاص ومندوب الاتحاد الأوروبي الجديد السيد سورينسين، مهام منصبه قبل بضعة أشهر للمساعدة في دعم البلد في عملية التوحيد والإصلاحات التي يجريها. إن السيد سورينسين يحظى بدعمنا الكامل. علاوة على ذلك، وكما قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، ستجري إعادة هيكلة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، وعملية قوة الاتحاد الأوروبي، للتركيز مرة أخرى على التدريب وتقديم المشورة للقوات المسلحة البوسنية، مع الحفاظ على سبل القيام بمهام تنفيذية دعما لعمل السلطات البوسنية، إذا لزم الأمر.

من أجل تحسين فعالية عملنا، نحن مدينون للبوسنة والهرسك بالعمل باستمرار على تكييف وجودنا مع الحالة في الميدان، سواء تعلق الأمر بالوجودين المدني أو العسكري للاتحاد الأوروبي أو إعادة هيكلة مكتب الممثل السامي. فرنسا سوف تشارك مشاركة كاملة في تلك الجهود.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): نحن أيضا نود أن نشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك لعرضه الشامل لتقريره (S/2011/682، المرفق). ونهنئه وفريقه على جهودهم المتواصلة من أجل السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك في سياق تنفيذ اتفاق دايتون للسلام والإصلاحات الضرورية جدا لاندماج ذلك البلد في الاتحاد الأوروبي.

إن غابون تواصل دعم الالتزام الثابت للمجتمع الدولي ببناء البوسنة والهرسك على أساس سيادة القانون وبدعم من مؤسسات مستقرة ودائمة. إن اتفاق دايتون، الذي دعمنا بقوة تنفيذه، يشكل أساس العملية السياسية بمجملها في البلد. نود أن نبدي بعض الملاحظات على الجوانب الأمنية والسياسية.

فيما يتعلق بالأمن، فإننا نرحب بالدور المركزي لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي لا تزال تؤدي دورا في مجال ضمان بيئة مستقرة في البوسنة والهرسك. إن وجودها والعديد من الإجراءات في الميدان جديرة بالثناء جدا، على الرغم من الصعوبة المتزايدة للحالتين السياسية والأمنية.

إن المناخ السياسي لا يزال متأثرا بشدة جراء عدم قدرة الأحزاب السياسية الرئيسية لبلورة رؤية مشتركة، مما يجعل من الممكن تشكيل حكومة اتحادية. إننا قلقون من ذلك المأزق السياسي، المفاقم من قبل الخطاب القومي الذي يعرقل السير العادي للمؤسسات، ويمنع الدولة الاتحادية من تولي مهامها الحكومية. إن غابون تستنكر هذه الحالة، وتدعو جميع الأطراف إلى الحوار والتسامح. كما ندعو أيضا إلى حوار بناء لمصلحة الوفاق الوطني.

إن غابون ترحب بالتعاون بين قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونحث المجتمع الدولي على الحفاظ على التزامه وعلى زيادة المساعدة التي يقدمها إلى الأطراف من أجل تحقيق الأهداف الخمسة، وتلبية الشرطين اللذين حددهما المجلس لتطبيق السلام، وفقا لاتفاق دايتون.

مع ذلك، فإننا لا نزال على اقتناع بأن مهمة بناء بوسنة وهرسك مستقرة ومزدهرة هي المسؤولية الأساسية للبوسنيين أنفسهم.

ولذلك، ندعو البوسنيين إلى تعزيز تعاونهم مع الممثل السامي للبوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، التي نؤيد مرة أخرى تجديد ولايتها. وبالمثل، فإننا ندعو المجتمع الدولي

إلى تكثيف دعمه لمختلف الأطراف لتشجيعها على تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين بموجب اتفاق دايتون.

وستواصل غابون دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للتقدم نحو تحقيق الوحدة والاستقرار.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الموجزة والبليغة جدا. ونقدر كثيرا إسهاماته في الجهود المبذولة لتوطيد السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، بل في المنطقة بأسرها.

ترحب نيجيريا بالتطورات الإيجابية في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى الرغم من التحديات السياسية المستمرة، تواصل حكومة الاتحاد العمل بفعالية. والبراعة في اعتقال الجنرال راتكو ملاديتش ونقله لاحقا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي في الواقع تأكيد على أنه إذا وُجد الالتزام العميق، يمكن حل المسائل المتبقية بصورة ودية.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات ضد مؤسسات الدولة واختصاصاتها وقوانينها في البوسنة والهرسك، وكذلك ضد سلطة الممثل السامي بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام. وفي الواقع، فإن استمرار استخدام خطاب ملهب للمشاعر وذي نعرة قومية لا يؤجج عدم الثقة فحسب، وإنما يقيد أيضا تنفيذ ولايات كل من الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

وهذا المناخ السياسي السائد يجبر القادة الوطنيين على ممارسة ضبط النفس والإحجام عن استخدام خطاب مسبب للشقاق ومناهض لدايتون. وينبغي لهم إظهار الإرادة السياسية الضرورية جدا لتعزيز التوفيق والسلام والتنمية في البلد وفي المنطقة. كما ينبغي لهم الالتزام بالحوار وإبداء المرونة والقبول بحلول وسط في حل خلافاتهم العديدة.

ونحن سعداء بالزخم الذي ولده بدء المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة واعتماد الإصلاحات الضرورية لتسريع عملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ويُنتظر أن يحفز هذا الزخم على إحراز مزيد من التقدم، ليس بشأن تنفيذ الإصلاحات الدستورية فحسب، ولكن وبصفة خاصة على صعيد البنود المتبقية من الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي.

في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، دلت مؤشرات اقتصادية على علامات التقدم. ونعتقد أن هذا تطور جيد. ولتوطيد هذه المكاسب، لا بد من بذل جهود لمعالجة الجمود في ميزانية عام ٢٠١١ وتزايد معدلات البطالة وانخفاض أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشكيل مجلس وزراء جديد سيعزز بلا شك الثقة في النظام.

ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن إحراز تقدم وتحقيق النجاح الاقتصادي في البلد تقع على عاتق حكومة وشعب البوسنة والهرسك، فإن الدعم الدولي يجب أن يظل ثابتا وبلا كلل. وفي هذا الصدد، نرحب بدور قوة الاتحاد الأوروبي التي تساعد، بالتعاون مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، على تعزيز الأمن والاستقرار. ونرحب أيضا بمشاركة الاتحاد الأوروبي والناتو في البلد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعم بلدي القوي واحترامه لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أنه لا يمكن التغلب على تحديات بناء الدولة في البلد إلا بالتزام جميع الأطراف باتخاذ خطوات عملية نحو توطيد السلام. ولا يمكن المبالغة في التشديد على الدور الداعم لمجلس الأمن في تحقيق السلام والأمن

والاستقرار على نحو دائم في البلد. وأعتقد أنه يجب علينا أن نغتنم كل لحظة لجعل هذا السلام أمرا قابلا للتحقيق.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات وعلى التقرير المعروض علينا (انظر S/2011/682). ونرحب بعمله وإسهامه في تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

تلتزم البرازيل التزاما راسخا بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وندعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الدولة على الصعيد الوطني، مع الحفاظ على حقوق جميع الكيانات الطائفية وامتيازاتها. واحترام الأطر الدولية والقانونية لتقاسم السلطة أمر أساسي للاستقرار.

ونرحب بالتطورات الايجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشجع بذل مزيد من الجهود من أجل توطيد المؤسسات. وينبغي إعطاء الأولوية للتوفيق بين الآراء المختلفة وإقامة حكومة تعمل بشكل كامل على مستوى الدولة. وننضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن القلق إزاء التصريحات والتدابير التي تتخذها الكيانات التي تشكك في السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وينبغي تجنب التحديات لاتفاق دايتون للسلام ولترتيباته المؤسسية، وكذلك الخطاب الباعث على الفرقة. ونأمل في ابتعاد الحوار بين أصحاب المصلحة نهائيا عن تصريحات كهذه واتجاهه نحو مقترحات بناءة بشأن سبيل المضي قدما. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام سلطة الممثل السامي والتعاون معه.

ومما يثلج صدورنا بدء محادثات بين قادة الأحزاب بشأن تشكيل الحكومة والإصلاحات. ونحن نشجع بذل مزيد من الجهود لتعزيز هذه المحادثات وتحقيق المشاركة الشاملة. كما يسرنا استمرار الحالة في البوسنة والهرسك هادئة على الرغم من المواجهات والخطب الرنانة. ونؤيد تماما تجديد تفويض مجلس الأمن لقوة الاتحاد الأوروبي.

وانقسام القيادة في البوسنة والهرسك لن يعود إلا بالمزيد من الصعوبات بالنسبة لرفاه سكانها. ونحن نشجع جميع الأطراف على تنحية خلافاتها والعمل من أجل التوصل إلى حل يعزز البوسنة والهرسك. وينبغي الاستمرار في دعم البلد في سعيه إلى تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما زلنا مقتنعين بأن الشعب البوسني سينجح، بالدعم الدولي، في بلوغ ذلك الهدف.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي أدلى بها السيد إنزكو بشأن التأثير الإيجابي جدا لعضوية البوسنة والهرسك في مجلس الأمن وبشأن نوعية عمل السفير إيفان باربالیتش وأعضاء فريقه وإسهامهم في عمل المجلس.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تود كولومبيا أن تشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على تقديم تقريره (انظر S/2011/682) وعلى ما يظهر من تفان والتزام في أداء مهمته. ونود أيضا أن ننضم إلى من أعربوا عن الشكر على إسهام السفير إيفان باربالیتش والوفد المرافق له بجدية واقتدار في أعمال مجلس الأمن.

اليوم، ننظر مرة أخرى في الحالة وفي احتمالات المستقبل بالنسبة للبوسنة والهرسك. والتقرير المقدم إلى المجلس (انظر S/2011/682) ينبهنا إلى مسائل هامة لا يزال يتعين التعامل معها، ولكنه يشير أيضا إلى أن شعب البلد يتمتع، في خضم التحديات الكبيرة، بالاستقرار ويعلق آمالا كبيرة على مستقبله. ويقول التقرير،

> ”وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت حكومة الاتحاد تؤدي عملها بشكل جيد رغم ما يحيط بتشكيلها من توترات وجدل“ (S/2011/682، الصفحة ٤).

وهذا إنجاز يجب علينا حمايته من أجل تجنب الحالات التي تؤثر على أمن البلد والمنطقة. ولذلك، ترى كولومبيا أن من المهم الحفاظ على هذه الروح الودية للوحدة وتشجيع الأطراف المعنية على تجنب استخدام الخطاب ذي النعرة القومية والملهب للمشاعر. وندعو إلى تعزيز الحوار من أجل حل الخلافات وبالتالي توطيد عملية، يبذل المجتمع الدولي في إطارها جهودا ويلتزم بها منذ سنوات طوال. ويحدونا الأمل أن يستمر إحراز التقدم في تعزيز المؤسسات الحكومية وفي إقامة العدالة. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أساسيا في دعم المؤسسات الوطنية. فعلى غرار الاتحاد الأوروبي، تقع عليها المسؤولية عن التعاون في عملية الإصلاح والمشاركة السياسية في تلك المنطقة العظيمة.

وإذا ما أبدت السلطات المحلية والشعب في البوسنة والهرسك الالتزام، فستؤدي زيادة القدرة على الحكم إلى تحقيق أهداف اتفاق دايتون للسلام فيما يتعلق بالسلام والتنمية. والبوسنة والهرسك لها حلفاء طبيعيون في أوروبا. وتمتد علاقات الصداقة معها إلى أجزاء أخرى من العالم. وفي الوقت ذاته، أدت البوسنة والهرسك، بدورها، ويمكنها أن تؤدي دورا هاما في بناء السلام في بلدان أخرى في مختلف أنحاء العالم، مما سيؤدي في المقابل إلى التزام المجتمع الدولي بمساعدتهما على تحقيق الرفاه والتنمية. وهذه مناسبة مؤاتية للترحيب بتعيين رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى البوسنة والهرسك، السيد بيتر سورنسن، ونود أن نعبر عن استعدادنا للتعاون معه بأقصى ما نستطيع.

ونود أن نكرر تأكيد دعمنا لاتفاق دايتون بشأن إقامة البوسنة والهرسك، وكذلك لجميع القرارات الناشئة عن ذلك. إننا نشدد على أهمية التنفيذ الدقيق للاتفاق وفقا للمرفق العاشر وعلى أهمية التعاون مع الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد إنزكو، ونهيب بجميع الأطراف الفاعلة الوفاء الصارم بالتزاماتها كما نص عليها الاتفاق.

وفي غضون ذلك، إذا لم يتم تنفيذ أهداف وشروط إغلاق مكتب الممثل السامي – مثل الاتفاق على توزيع ممتلكات الدولة، ومسألة سجل الممتلكات العسكرية والوضع الخاص لمقاطعة برتشكو، في جملة أمور أخرى – فإننا نعتقد أنه ينبغي للمكتب أن يواصل عمله في تنفيذ الاتفاق، وتعزيز العلاقات العرقية الودية وتهيئة البيئة السياسية المؤاتية لعمل المؤسسات بأداء أمثل، بحيث تُمثل مختلف المناطق وتكفل الحقوق المتساوية لجميع المواطنين. وهذا مرتبط بوجود قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي، التي نعتبر استمرار ولايتها أمرا ضروريا.

السيد سلام (لبنان): أود بداية أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد إنزكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وعلى تقريره المعروض على المجلس (S/2011/682، المرفق). إننا نرحب باستقرار الأوضاع الأمنية في البوسنة والهرسك، وبالتعاون الإقليمي مع دول الجوار. ونأمل أن تسفر الجهود في المرحلة المقبلة عن تشكيل حكومة تمثيلية، تعطي زخما لعدد من الإصلاحات الدستورية والاقتصادية الضرورية وتنعكس إيجابيا على المناخ السياسي وعلى الاستقرار الاقتصادي في البلاد. كما سيكون لقيام حكومة جديدة أثر إيجابي على مساعي البوسنة والهرسك لاستكمال تحقيق الأهداف والشروط التي وضعها المجلس التوجيهي لتنفيذ السلام، ونأمل أن يتم ذلك قريبا، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى إغلاق مكتب الممثل السامي.

وإذا كان من المهم إيجاد الحلول المشتركة لمختلف القضايا فيما بين الأطراف المحلية بقدر كبير من العناية والاحترام للمصالح المتبادلة فيما بين الجماعات، فيجب أن يتم ذلك ضمن الأطر القانونية التي حددها اتفاق دايتون ودستور البلاد. وعليه، نأمل أن تمتنع تلك الأطراف عن اتخاذ خطوات خارج ما نصت عليه الأطر القانونية المذكورة. وفي واقع الأمر، إن إنشاء مؤسسات وطنية وهياكل تمثيلية قوية

من شأنه أن يعود بالمنفعة على جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم.

وفي هذا الإطار، نذكر وننوه بالورقة المفاهيمية التي أعدتها البوسنة والهرسك عند توليها رئاسة المجلس، والتي جاء فيها أن بناء مؤسسات قوية، إن نُفذ على النحو المناسب، يمكن أن يساعد على إعادة ترسيخ أركان الأمن والشرعية والمساءلة والفعالية، فيؤتي السلامُ ثماره. ومن المهم أيضا أن تتجنب القيادات السياسية الخطابات المثيرة للانقسام والمتشنجة، التي تشكل عائقا أمام الحوار والمصالحة الأساسيين لبناء سلام مستدام.

إن القيادات السياسية لديها القدرة على أداء دور فعال في التفاوض على القضايا الخلافية، وتقديم التنازلات المتبادلة بغية التوصل إلى الحلول الوسط التي ترضي جميع الأطراف. وهذا المسار، على الرغم من صعوبته، مهم وضروري في المجتمعات الثرية بتنوعها، ومن المهم أن يكون للأطراف الفاعلة المحلية دور رئيسي في تلك التسويات.

وعلى صعيد آخر، ننوه بأهمية اعتقال راتكو ملاديتش، ونأمل أن يشكل تقديمه إلى العدالة خطوة إضافية في اتجاه محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بوصفها ركيزة أساسية لإقامة العدالة وترسيخ المصالحة وبناء سلام مستدام في منطقة غرب البلقان.

وأخيرا، إننا إذ نجدد دعمنا لاستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامة أراضيها، نأمل أن تخطو خطوة نوعية نحو مستقبل آمن ومزدهر، كما يستحق مواطنوها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): للأسف، ليس أمامنا من خيار سوى أن نعتبر بأن تحليل الممثل السامي إنزكو للحالة في البوسنة والهرسك يصعب وصفه بالموضوعي. ومرة أخرى، يعكس تقريره (S/2011/682، المرفق) قدرا كبيرا من التحيز ضد قيادة صرب البوسنة. ولكي نحصل على فكرة أكثر توازنا عن الأحداث الجارية في البوسنة، نوصي أعضاء المجلس بأن يقرأوا أيضا الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية صربسكا، السيد دوديك، المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والتقرير السادس لجمهورية صربسكا إلى مجلس الأمن.

ويخلق تقرير الممثل السامي الانطباع عن وجود زعزعة للاستقرار في الحالة السياسية الداخلية للبوسنة والهرسك، مما يتناقض مع الأحكام المتفق عليها لمشروع القرار بشأن تمديد ولاية القوة الأوروبية. والتهديد الرئيسي لسلامة أداء دولة البوسنة – حسب الممثل السامي، الذي لا يقدم إثباتا – هو جمهورية صربسكا وأعمال قادتها المتهمين بانتهاك بعض الفقرات في اتفاق دايتون. إن هذا التوصيف لأعمال صرب البوسنة لم ترد أي إشارة إليه في البلاغ الصادر عن المجلس التوجيهي لتنفيذ السلام. ولو كان الأمر كذلك، لصدر رد سريع عن الممثل السامي ذاته، الأمر الذي لم يحدث في الواقع.

وقد لاحظت روسيا في العديد من المناسبات عدم وجود بينات فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لاتفاق دايتون في الأنشطة المشار إليها في التقرير، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التشريعية المتعلقة بممتلكات الدولة، وإصلاح النظام القضائي واستخدام آلية قانونية لتوضيح ولاية الممثل السامي. إن الاتهامات بشأن الخطاب الاستفزازي الموجهة إلى زعيم جمهورية صربسكا لا تأخذ بعين الاعتبار التزامه العلني بسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها. وعلاوة على ذلك، كانت هناك تهديدات باستخدام القوة ضد جمهورية صربسكا من جانب أطراف فاعلة سياسية وفي مؤسسات دولة البوسنة. وفيما يتصل بانتهاكات اتفاق دايتون والإجراءات التي تهدد سلامة أداء دولة البوسنة والهرسك، فإن من الأرجح العثور على تلك الانتهاكات في

البيانات العدائية لقادة البوسنة، التي يجب الرد عليها من جانب المجتمع الدولي.

ومن الأمثلة النموذجية على ذلك الإشارة الواردة في تقرير الممثل السامي إلى إزالة أعلام البوسنة والهرسك من أمام المباني الحكومية لجمهورية صربسكا في بانيا لوكا. ومع ذلك، لم ترد أي إشارة إلى الحالات الكثيرة لاستبعاد رموز الصرب في كيانات الدولة والمقاطعات في البوسنة والهرسك الاتحادية، ولا إلى الحوادث التي تمت فيها إزالة الكتابة بالأحرف السيريلية من على إشارات المرور في البوسنة والهرسك.

إن تدخلات الممثل السامي في مجالات خارجة عن ولايته بموجب اتفاق دايتون تثير التساؤلات أيضا، وخاصة في المسائل المتعلقة بالميزانية وجباية الضرائب. ونرى أن استخدام الممثل السامي لصلاحياته الاستثنائية في كانون الثاني/يناير لاعتماد ميزانية البوسنة والهرسك لم يكن له ما يبرره وأنه أدى إلى انتكاس الجهود الرامية إلى إيجاد حلول توفيقية بين شعوب الدولة.

ومما يستحق الملاحظة، تلك الفقرة المتعلقة بما وصف بالأزمة في النظام القضائي والدستوري في البوسنة والهرسك. فالحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه بين قادة جمهورية صربسكا والمدير العام للعلاقات الخارجية التابع للمفوضية الأوروبية وما نتج عنه من بدء حوار هيكلي تحت إشراف المفوضية يبرز الطابع غير المبرر والعكسي النتائج لاستخدام إجراءات قسرية فيما يتعلق بالأحزاب البوسنية ويؤكد فعالية القرارات التي يتم التوصل إليها عن طريق الحوار. غير أن الممثل السامي انتقد ذلك في تقريره، حيث تعمد وصف الموقف بصورة سلبية مشيراً إلى إنه يزداد سوءاً.

ويدهشنا ذلك الجزء من التقرير الذي يتناول الكروات. فالاتهامات التي كالها الممثل السامي للأحزاب الكرواتية الرئيسية غير معقولة، خاصة أنه شارك فيما هو أقرب إلى الإقصاء لتلك الأحزاب عند تشكيل الأجهزة الحكومية الرئيسية في البوسنة والهرسك. ولهجة الممثل السامي المتعالية غير مقبولة فيما يتعلق بعملية تشكيل مجلس الوزراء الجديد على أساس الانتخابات العامة التي أجريت في العام الماضي. وفي الاجتماع الأخير للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، المعقود في يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه، أوصى جميع المشاركين الدوليين في التسوية بأن يكف السيد إنزكو عن التدخل في تلك العملية.

ومما يثير القلق أيضاً ادعاء الممثل السامي القاطع بشأن استحالة إيجاد تسوية إيجابية لمسألة إلغاء منصب المشرف على مقاطعة برتشكو. وروسيا، شأنها شأن الكثير من شركائها في المجلس التوجيهي، ترى أن كل المسائل الأساسية في هذا الشأن قد سويت. وفرض الممثل السامي لشروط إضافية أمر يتعارض مع الأحكام المتفق عليها والواردة تفصيلاً في البلاغين الختاميين الصادرين عن اجتماعي المجلس التوجيهي في ٣٠ آذار/مارس و ٧ تموز/يوليه.

وفي نفس الوقت، أغفل الممثل السامي الإشارة إلى عدد من العمليات الإيجابية في البوسنة والهرسك. فالاتفاق الجوهري بين دوديك ولاجومدزيجا بشأن البرنامج التمويلي بموجب أداة المساعدة قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد أتاح إنهاء حالة الجمود ومهد الطريق لصرف ٩٦ مليون يورو. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، يعمل البوسنيون والكروات بدأب من أجل التوصل إلى اتفاق لإنشاء هيئات حكومية في كانتونات اتحاد البوسنة والهرسك.

كل هذه العناصر تدلل على قدرة الأطراف على الاتفاق والتوصل إلى حلول توفيقية، دون ضغط أو تدخل دولي. ويبدو أن بيروقراطية مكتب الممثل السامي تتعمد لفت

الأنظار في التقرير إلى الجوانب السلبية للحالة في البوسنة والهرسك من حيث الكم، بينما يغفل عن التقدم النوعي الذي حققته الأطراف البوسنية المختلفة في إيجاد أرضية مشتركة. ويسعى الممثل السامي بذلك إلى تبرير استمرار وجود مكتبه.

وفي هذا السياق، ما زلنا نعتقد أن أمام المجتمع الدولي مهمة هامة في المرحلة الحالية من التسوية البوسنية تتمثل في نقل المسؤولية عن مستقبل البلد إلى البوسنيين أنفسهم. وعملياً، هذا يعني إلغاء منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك وتنفيذ الاتفاقات التي أنشأها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام وصيغة ٥+٢.

وفي ضوء المفاوضات المستمرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول مستقبل مكتب الممثل السامي، نعرب مرة أخرى عن بالغ قلقنا للإغلاق التدريجي المزمع، بما في ذلك فكرة نقل المكتب خارج حدود البوسنة.

ونحيط علماً بفصل منصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي عن منصب الممثل السامي، إلى جانب تعيين السيد سورنسن. ونحن مقتنعون بأن أحد الشروط الضرورية لنجاح عمل هذين الوجودين الدوليين في البوسنة والهرسك هو الامتثال الصارم لولايتيهما. ونرى أنه ينبغي ألا يكون هناك تداخل بين مسؤولياتهما. ولدينا اقتناع بأن أي قرار مهم بالنسبة لمستقبل البلد ينبغي أن يتخذه الشعب البوسني نفسه، بموافقة عريضة من الشعوب المكونة الثلاثة – البوسنيين والصرب والكروات.

ونرى أن العمل من أجل تسوية المسائل الأساسية في البوسنة والهرسك ينبغي أن يستند إلى الإطار المتفق عليه دولياً والذي يتألف من مجلس الأمن ومجلس تنفيذ السلام.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية. والحالة في البوسنة والهرسك قد تحسنت بشكل ملموس منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام قبل ١٦ عاما.

الحالة الآن في البوسنة والهرسك أصبحت مستقرة بوجه عام. وتحقق تقدم في مجال الأمن والإصلاح الدستوري وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية. والصين ترحب بتلك التطورات الإيجابية. ومع ذلك، لاحظنا أيضاً أن البوسنة والهرسك تواجه حالياً بعض الصعوبات في جهودها لتحقيق الاستقرار والنهوض بالتنمية.

والصين تحترم استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وتحترم اختيار شعبها لمستقبل بلده. ونأمل أن تسترشد المجموعات العرقية المختلفة في البوسنة والهرسك برفاه بلدها ومصالحه الطويلة المدى وأن تعمل بهمة من أجل حل خلافاتها عن طريق الحوار وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة والنهوض بالمصالحة الوطنية، من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام وإحراز مزيد من التقدم المطرد في مختلف المجالات ذات الاهتمام. وتود الصين أن يتم إنشاء حكومة جديدة وذات قاعدة تمثيلية عريضة في البوسنة والهرسك في وقت مبكر.

إن البوسنة والهرسك بلد على جانب كبير من الأهمية في منطقة البلقان. وصون السلام والاستقرار في ذلك البلد والنهوض بتنميته الاقتصادية والاجتماعية يحقق مصلحة مشتركة للمجتمع الدولي، لا سيما بلدان المنطقة. وتأمل الصين أن يواصل الممثل السامي إنزكو اتصاله الوثيق مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وأن يؤدي دوراً بناء في النهوض بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

وفي نفس الوقت، نرى أن المسائل التي تحيط بالبوسنة والهرسك بالغة التعقد والحساسية. ولذلك، لا بد للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجاً حذراً في التعامل مع مختلف

المسائل المتعلقة بالبلد وأن يولي اهتماماً بالغاً لمختلف شواغل وآراء الأطراف كافة.

والصين تؤيد تمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لفترة أخرى.

السيد تاتام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو في المجلس. وأشكره على تقريره المفصل والدقيق والموضوعي (S/2011/682، المرفق).

وتود المملكة المتحدة أن تعرب عن امتنانها للممثل السامي لجهوده المستمرة لضمان احترام اتفاق دايتون وتنفيذه والتشجيع على الإصلاح في البوسنة والهرسك في سنة كانت صعبة. فوظيفة الممثل السامي إنزكو ليست هينة، ونحن نقدر أسلوبه المتفاني والقائم على المبادئ في الاضطلاع بمهامه. وشأني شأن الآخرين، أود أن أثني على إسهام البوسنة والهرسك في عمل المجلس منذ بداية عام ٢٠١٠.

والمملكة المتحدة تشارك الممثل السامي شواغله الجادة إزاء الحالة في البوسنة والهرسك. وقد أشار بعض زملائي إلى أن الحالة في البوسنة والهرسك مستقرة عموماً. ربما كان الأمر كذلك، لكنها لا تتحرك إلى الأمام بالتأكيد.

فبعد مرور أكثر من سنة على الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ما زال السياسيون المنتخبون غير قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة جديدة على مستوى الدولة، والتأخر في تشكيل مجلس الوزراء يحول دون إجازة التشريعات، ولم يُتفق بعد على ميزانية لعام ٢٠١١.

وكذلك نشارك الممثل السامي إنزكو شواغله بشأن تصاعد حدة الخطاب الدعائي القومي والتحديات لمؤسسات الدولة، والتقدم الذي لا يذكر على طريق الإصلاحات التي تهيئ للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وعدم الوفاء بأي عناصر أخرى في مشروطية ٥+٢ التي يجب استيفاؤها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي.

ونلاحظ بقلق التفاصيل الواردة في تقرير الممثل السامي عن استمرار سلطات جمهورية صربسكا في اتخاذ الإجراءات التي تطعن في سلطات الدولة ومؤسساتها وقوانينها، وتتحدى سلطة الممثل السامي في إطار اتفاق دايتون. ومن شأن تلك الإجراءات أن تعرقل تقدم البوسنة والهرسك في عملية الإصلاح. ولا تفيد أي شريحة من سكان البوسنة والهرسك.

وندعو القادة السياسيين من كل الأطراف والمجموعات العرقية إلى الامتناع عن استخدام الخطاب الدعائي الانقسامي الذي يضر بسيادة الدولة وسلطة مؤسساتها.

من الواضح أن بعض السياسيين ما زالوا غير مستعدين لوضع احتياجات البلد ومواطنيها فوق جداول أعمالهم الوطنية الخاصة. ولذلك، نكرر نداءات مجلس تنفيذ السلام إلى السياسيين المنتخبين في البوسنة والهرسك للوفاء بالتزاماتهم إزاء الشعب البوسني بتشكيل حكومة مستقرة قادرة على المضي قدماً ببرنامج الإصلاح الأساسي في البلد بدون تأخير.

إن إنشاء حكومة فعالة هو أهم المسؤوليات التي ينبغي أن يضطلع بها الممثلون المنتخبون إزاء ناخبيهم. ويلفت اهتمامنا الجمود الذي امتد لفترة طويلة، فيما يتعلق بتشكيل حكومة على مستوى الدولة، لكونه إهمالاً لتلك المسؤولية بصورة مخيبة للآمال. فنحن لسنا بحاجة إلى التركيز على تشكيل حكومة على مستوى الدولة فحسب، بل يتعين علينا أيضاً أن نركز على توليد زخم واضح للإصلاح. وإلى أن تسنّ القوانين المعنية بالإصلاحات، مثل اعتماد معونة الدولة، وتعداد السكان، ستواصل البوسنة والهرسك تخلفها كثيراً عن

ركب جيرانها في المضي نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن الضروري أيضاً إجراء الإصلاحات الدستورية اللازمة حتى تتوافق البوسنة والهرسك مع التزاماتها القانونية الدولية، وتتمكن من تلبية الحد الأدنى من المعايير اللازمة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، فضلا عن توفير أساس قابل للتنفيذ لمستقبل البلد.

وللركود السياسي أيضا أثر سلبي على الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك. وتشاطر المملكة المتحدة قلق الممثل السامي بشأن معدلات البطالة والاستثمار على نحو مثير للقلق. وتعطي القرارات التي اتخذتها مؤخرا وكالات التصنيف الائتماني بشأن خفض تطلعات البوسنة والهرسك في المجال المالي، مؤشرا واضحا على الكيفية التي يؤثر بها الجمود السياسي سلباً على الثقة الاقتصادية. وقد ازدادت تلك الحالة سوءاً بسبب تفشي الفساد على نحو وبائي، على مستوى الدولة والكيانات على حد سواء. ونحث المسؤولين المنتخبين على اتخاذ إجراءات حازمة، بغية التصدي لجميع مظاهر الفساد.

وقد مرت البوسنة والهرسك بماضٍ قريب صعب ومأساوي للغاية. ومن الصعب تهويل المعاناة التي تعرض لها شعب البوسنة والهرسك خلال فترة الصراع. غير أن للبوسنة والهرسك الآن، آفاقاً تبعث على التفاؤل والأمل. فهي لديها أفق واضح بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وكلاهما يوفر إطاراً مؤكداً للسلم والأمن والتعاون الإقليمي بصورة مكثفة. غير أن تحقيق ذلك الأفق يتطلب التزاماً بالإصلاح والتنفيذ، لا يزال يتعين على السياسيين في البوسنة والهرسك إظهاره بعد. وتحث المملكة المتحدة ساسة البوسنة والهرسك على التركيز على تنفيذ التقدم نحو الإصلاح الذي سيدفع بلدهم إلى الأمام. فمسؤولية هؤلاء الساسة هي تحقيق إمكانيات البلد، وليس كبتها.

وكنت قد أشرت قبل لحظة إلى المعاناة التي شهدها سكان البوسنة والهرسك إبان الصراع في عقد التسعينيات. ويمثل القبض على راتكو ملاديتش في وقت سابق من هذا العام، خطوة تحد منا كل ترحيب. فهي تفتح أفقاً لتنفيذ العدالة التي طال انتظارها لبعض الضحايا وأسرهم، الذين لا تزال تستمر معاناتهم. فقد كانت تلك لحظة هامة بالنسبة للمنطقة، وهي بمثابة تأكيد قوي على التزام المجتمع الدولي بتحقيق العدالة الدولية.

ونرحب ترحيبا حارا باستراتيجية الاتحاد الأوروبي المنقحة بشأن البوسنة والهرسك، التي تم الاتفاق عليها في مارس/آذار. ونقدم دعمنا الكامل للممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي، والرئيس الجديد لوفد الاتحاد الأوروبي، بيتر سورنسن. وقد بدأ الممثل الخاص سورنسن بداية ممتازة في الاضطلاع بدوره، ونثني على العلاقة الإيجابية التي تتسم بالتعاون بينه والممثل السامي إنزكو.

وتدعم المملكة المتحدة تقييم الممثل السامي إنزكو القائل بأن عملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي ستستمر لطمأنة الشعب البوسني على أمنه، وترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر في مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي بشأن مواصلة قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الوفاء بولايتها التنفيذية. وعلى ضوء خلفية الاستقرار السياسي والركود المستمرين، فإن من رأينا أن توفير الضمانات الدولية ضد عدم الاستقرار لا يزال ضرورياً، جنباً إلى جنب مع الحضور القوي للاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى اتفاق المجلس على تمديد قوة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق هذا الأسبوع.

أخيرا، أشير إلى نقطة أثارها بعض الزملاء، وهي أن الهجمات هذا العام على القرارات التي يتخذها الممثل السامي، قد جاءت على خلفية نقاش جرى داخل البوسنة

والهرسك بشأن اتخاذ إجراءات قانونية ضد الممثلين السامين السابقين. ومن رأينا أن أي محاولة من هذا القبيل، لن يسمح بها، ولن تشكل مساراً لعمل يتسم بالمسؤولية. ونرحب بالمقترحات الألمانية الداعية إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بالممثل السامي للبوسنة والهرسك لدى مجلس الأمن، ونحن نشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وتعرب جنوب أفريقيا عن قلقها العميق بشأن مضي أكثر من عام على إجراء الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك، دون التمكن من تشكيل حكومة على مستوى الدولة. وتنطوي هذه الحالة على إمكانية تقويض وحدة وسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية. فالبوسنة والهرسك تقع في قلب أوروبا، وقد يضر عدم وجود حكومة على مستوى الدولة، بالسلام والاستقرار في منطقة البلقان. ويعترينا القلق أيضاً من أن عدم إحراز تقدم في هذه المسألة سوف يواصل منع ذلك البلد من الوفاء بالتزاماته الهامة المتعلقة بإكمال أهداف جدول أعمال ٥+٢. ولذا فإننا ندعو جميع الأطراف إلى إيجاد طريقة لحل المأزق في هذه المسائل.

ومن رأينا أن السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك يعتمدان على عدد من العناصر. فمن الضروري أن تحترم جميع الأطراف سيادة القانون والصكوك الدولية التي تقوم عليها الهياكل السياسية في البوسنة والهرسك. ومن الأهمية بمكان أن تواصل القيادة السياسية، والوجود الدولي، التركيز على الاعتراف بالتوازن الذي حققه اتفاق دايتون، والهياكل السياسية اللاحقة له. وينبغي بذل كل الجهود لضمان احترام هذا التوازن والمحافظة عليه. وهذا أمر هام أيضا في استكمال عملية تشكيل الحكومة.

ويجري تذكيرنا بحقيقة أن من المفترض أن يحل دستور دائم في البوسنة والهرسك محل اتفاق دايتون. ويدعو وفد بلدي جميع الأطراف المعنية إلى البدء مرة أخرى في التركيز على الإصلاح الدستوري، باعتبار أن الدستور يشكل صكاً هاماً مطلوباً لتحقيق السلام المستدام. وليست من مصلحة أي من الطرفين، تلك الأفعال التي تجر البلد إلى الوراء، وتسوقه بعيداً عن الإصلاحات الدستورية المتفق عليها بالفعل، والتي تهدف إلى إنشاء هياكل دولة قوية وذات صفة تمثيلية، قادرة على إبطال جميع الهياكل الأخرى.

ونشعر بالقلق أيضاً من أن الطرفين لم يؤسسا طريقة مستدامة لإصلاح جهاز الشرطة. غير أن من الجدير بالذكر أنه تم إصلاح قوات الدفاع بطريقة ناجحة.

وفي سياق عملية إرساء السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك، فإن هناك حاجة ملحة للحوار بين الطرفين، إذ لا يمكن إحراز تقدم كبير، دون إجراء حوار بناء بين الجماعات العرقية والعديد من الكيانات، فضلاً عن إجراء الحوار ذاته بين هياكل البوسنة والممثل السامي.

وسيكون الحوار بين جميع الأطراف أيضا ضرورياً للغاية، من أجل إصلاح الدستور، فضلاً عن إنشاء حكومة على مستوى الدولة. وينبغي أيضا اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب إغلاق مكتب الممثل السامي في أقرب وقت ممكن، بعد الوفاء بالأهداف والشروط اللازمة، التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٨. يلاحظ وفد بلدي مع القلق، أنه لم يتم الوفاء بأي من الأهداف والشروط اللازمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعليه، فإننا نشجع جميع الأطراف على المشاركة بنشاط في إنجاز تلك العملية. كما يتعين على الممثل السامي بدوره، إكمال عمله، وعلى البوسنيين تولي المسؤولية الكاملة عن بلدهم.

وندعو جميع الأطراف إلى عدم التصرف بطريقة من شأنها أن تقوض مؤسسات الدولة، أو تؤدي إلى إطالة فترة الحوار السياسي الجاري حالياً. ولذا، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى توخي الحذر في اتخاذ قرار بشأن إعادة فتح مكتب الاتصال في سراييفو بنهاية هذا العام، والتأكد من أن ذلك لن يخلق مزيدا من التحديات.

وينبغي أن تكون المصالحة الهدف النهائي للحوار المستمر. كما أن التزام جميع الأطراف بمكافحة الإفلات من العقاب، عبر محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب، يشكل جانباً رئيسياً من عملية المصالحة. وينبغي أن تتم تلك العملية بطريقة نزيهة، عبر استخدام الصكوك القضائية التي وافقت عليها الأطراف العديدة. ومن الضروري أن يؤخذ في الاعتبار، أن الخطابة الاستفزازية الانقسامية ذات النعرة القومية، وكذلك الإجراءات التي ترمي إلى تقويض الدولة البوسنية، هما اللتان تقوضان عملية المصالحة.

وفيما يتعلق بولاية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، فإن جنوب أفريقيا تؤيد تجديدها لمدة ١٢ شهرا أخرى. ونأمل أن يساعد تجديد تلك الولاية البلد على حل جميع المسائل السياسية العالقة.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية الإرادة السياسية. وعليه، فإننا نشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على تجديد الالتزام بالتنفيذ الكامل لتعهداتهم بموجب اتفاقات واتفاقيات السلام. ولا تزال جنوب أفريقيا تكرس جهودها، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، للوفاء بمهمتها المعنية بدعم البوسنة والهرسك في تلك الجهود.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بعودة الممثل السامي إنزكو إلى مجلس الأمن. ونشكر السفير إنزكو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وخدمته في دعم اتفاق دايتون للسلام.

لقد ساعد التوقيع على اتفاقات دايتون، البوسنة والهرسك على إنهاء صراع مروّع، وإنشاء إطار للسلام الدائم. وشكّل ذلك الإطار حجر الزاوية في استقرار البلد على مدى أكثر من ١٦ عاما. واليوم، أثبتت البوسنة والهرسك أنها عضو قوي ومسؤول في المجتمع الدولي بطرق عديدة، بما في ذلك، أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن، ومشاركتها على نحو مستمر في القوة الأمنية الدولية في أفغانستان. وأثبت القادة البوسنيون أن من الممكن التعاون وتوافق الآراء بشأن المسائل المعقدة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ولا نزال نأمل في أن يواصلوا العمل معا من أجل التغلب على صعوباتهم السياسية الداخلية. ولكي يواكب البلد التطور الحاصل في أماكن أخرى في المنطقة، فإنه يتعين عليه أن يكون قادراً على العمل بصفة الدولة القادرة على تحقيق النتائج لجميع مواطنيها، بغض النظر عن انتمائهم العرقي.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط ردا على تقرير الممثل السامي (انظر S/2011/682). أولا، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة تماما بالاتفاق الإطاري العام للسلام الذي أقرته اتفاقات دايتون. يساورنا القلق حيال التحديات المستمرة التي تواجه الإطار، بما في ذلك البيانات التي تقوض ترتيباته الدستورية وتطعن في كيان دولة البوسنة والهرسك. هذه البيانات غير مقبولة. ينبغي أن يبين السياسيون البوسنيون التزامهم بإطار دايتون واستعدادهم الالتزام بقرارات مؤسسات الدولة.

وفي مناقشتنا بشأن هذه القضية في أيار/مايو (S/PV.6529)، اتفقنا في الرأي مع تقييم الممثل السامي أن الاستنتاجات التي اعتمدتها الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا في نيسان/أبريل تشكل تحديا خطيرا للإطار. وفي حين نلاحظ اليوم أن الجمعية الوطنية ألغت قرارها بإجراء استفتاء على قرارات الممثل السامي، فإننا نشاطر السفير

إنزكو قلقه أن استنتاجات أخرى خلافية لم تلغ. يحظى الممثل السامي بدعمنا الكامل في إدانة التحديات غير المبررة وغير المشروعة لسلطته. وسوف يحظى أيضا بدعمنا التام في أي خطوات يتخذها للنهوض بدايتون والدفاع عن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليهما. كما قلت في مناقشة أيار/مايو، سنواصل النظر في إجراءاتنا الخاصة لدعم دايتون ومؤسسات الدولة البوسنية، حال أصبح اتخاذها ضروريا.

وتوافق الولايات المتحدة الأمريكية أيضا على أن ثمة حاجة إلى صون الجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي عن طريق حمايته وموظفيه من الإجراءات القانونية ذات الدوافع السياسية. ندرك أن اتفاقات دايتون تنص على الحصانة داخل البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة فقط، ونعتقد أن علينا أن نجد آليات لتوفير الحماية من إجراءات المحاكم غير المبررة في البلدان الأخرى أيضا. نحن نفهم أن بعض الدول ليست في مركز يتيح لها اعتماد تشريعات داخلية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، وسنرحب بمناقشة أشمل مع شركائنا بشأن هذه القضية.

ثانيا، تحتاج البوسنة والهرسك إلى مؤسسات سياسية عاملة. ونتفق مع تقييم الممثل السامي أن التعاون داخل الرئاسة الثلاثية تحسن، ولا نزال متفائلين حيال استمرار الرئاسة في التنسيق وزيادته. لكن البلد، بعد ١٣ شهرا من الانتخابات العامة، لا يزال غارقا في حالة من الجمود السياسي. أعاق هذا الجمود تشكيل حكومة جديدة على مستوى الدولة، وعرقل إحراز تقدم في الإصلاحات الحكومية الضرورية من أجل التكامل الأوروبي – الأطلسي وأسهم في قيام وكالات التصنيف الائتماني بخفض التوقعات للبلد.

وبغية النظر في منح البوسنة والهرسك مركز الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي، يجب أن تمرر قوانين بشأن تعداد السكان والمعونة التي تقدمها الدولة، فضلا عن البدء في بذل جهود جادة للامتثال لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيديتش وفينتشي لتوفير حقوق متساوية لجميع المواطنين، بما في ذلك أعضاء الأقليات الوطنية. وكي تشارك البوسنة والهرسك في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في حلف شمال الأطلسي، يجب أن تعالج مسألة تسجيل ممتلكات الدفاع. ونرحب بأن زعماء الأحزاب شاركوا في سلسلة من المناقشات بشأن هذه القضايا، إضافة إلى تشكيل الحكومة، وندعو أولئك الزعماء إلى التوصل إلى اتفاق يسفر عن إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات في أقرب وقت ممكن. وفي حين تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليوم الذي تنتفي فيه الحاجة إلى وجود مكتب الممثل السامي، إلا أنه يجب أولا استيفاء البنود المعلقة في جدول أعمال ٥+٢، ونلاحظ عدم إحراز تقدم في هذا المجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتتعلق نقطتي الثالثة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد الوجود المعزز للاتحاد الأوروبي، تحت قيادة ممثله الخاص، بيتر سورينسن. ونؤكد على مدى أهمية أن تتوفر له ولمكتبه الموارد والدعم السياسي والمرونة التشغيلية لتوجيه البوسنة والهرسك على طريق الاندماج في أوروبا. ونتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع الممثل الخاص، ونؤيد بقوة التنسيق الوثيق بين مكتبي الممثل الخاص والممثل السامي. ونلاحظ أيضا أن الوجود العسكري لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لا يزال يسهم في بيئة يسودها الأمن والسلامة وينبغي الإبقاء عليه. ولذلك نؤيد تجديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال ملتزمة بالعمل بتنسيق وثيق مع الممثل

السامي والاتحاد الأوروبي والشركاء في مجلس تنفيذ السلام لدعم الشعب البوسني في طريقه نحو الاندماج الأوروبي – الأطلسي ومستقبل يسوده السلام والرخاء.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو في مجلس الأمن، وشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. أود أيضا أن أسجل تقديرنا لتقرير الأمين العام عن الحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/2011/682).

مما يثير الارتياح أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، سير العمل بتعاون أفضل مقارنة مع تكوينه السابق، وأن عددا من القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية اتخذ. ومما تجدر الإشادة به أيضا أن الحكومة الاتحادية سيرت الأعمال بشكل سليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولاحظنا أنه، في أيلول/سبتمبر، بدأ زعماء الأحزاب السياسية الستة المفاوضات بشأن تشكيل حكومة جديدة على مستوى الدولة واعتماد إصلاحات ترمي إلى إحراز تقدم صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي. ونأمل أن تنجح هذه المفاوضات في إنهاء الجمود السياسي المستمر منذ الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتمهيد الطريق لتشكيل حكومة جديدة.

إن البوسنة والهرسك تجربة جديدة في بناء دولة جديدة من تحت أنقاض الحرب الأهلية التي كان على شعب يوغوسلافيا السابقة أن يتجرعها في التسعينات. ليس من اليسير مطلقا بناء بلد متعدد الأعراق ومتعدد اللغات ومتعدد الثقافات ومتعدد الأديان. إن المشاكل المشار إليها في تقرير الأمين العام ومن جانب الممثل السامي في إحاطته الإعلامية لا بد من مواجهتها على طريق بناء دولة يسكنها شعب مختلف العقائد والأعراق واللغات. لقد أقنعتنا تجربتنا الخاصة على مر العقود الست الماضية بأنه رغم أن طريق بناء هذه الدولة طويل وشاق فإن ثمرته تستحق الجهد المبذول.

لذلك فإن حل المشاكل التي تواجه الشعب البوسني يتطلب الصبر والتصميم والتراضي. ولن تؤدي الإجراءات الأحادية الجانب والشك المتبادل والبيانات الخطابية وانتهاكات الاتفاق الإطاري العام للسلام إلا إلى إفساد المناخ السياسي والاجتماعي وتأخير تحقيق الأهداف المطلوبة. ولذلك نحث قيادة البوسنة والهرسك، والمجتمع الدولي، على المثابرة رغم المشاكل التي قد يجري مواجهتها من آن لآخر.

لقد اضطلعت قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، من خلال وجودها المستمر في البوسنة والهرسك، بدور مهم في كفالة سلامة وأمن مواطني البلد حتى عندما تتسم الحالة السياسية أحيانا بالتوتر. ولذلك نؤيد تمديد ولايتها.

وفي الختام، أشيد بالعمل الذي يقوم به الممثل السامي، السيد إنزكو، في مساعدة شعب وقيادة البوسنة والهرسك في مساعيهم لبناء الدولة. ونؤيد جهوده تأييدا تاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم الآن بصفتي الوطنية كممثل للبرتغال.

مرة أخرى، أرحب بالممثل السامي، السفير إنزكو، وأعرب له عن تقدير البرتغال ودعمها للأعمال المهمة والمضنية التي يقوم بها هو ومكتبه، لمصلحة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ونشكره أيضا على تقريره الأخير الشامل جدا (انظر S/2011/682) وعلى العرض الذي قدمه اليوم، اللذين يستحقان تأييدنا الكامل. وأود أيضا أن أشير إلى تعيين الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي ورئيس وفده، بيتر سورينسن، وأتمنى له كل النجاح في مهامه الصعبة.

تتشاطر البرتغال بطبيعة الحال الآراء التي أعرب عنها في البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي، لكنني أود أيضا التشديد على بعض المسائل التي تهم بلدي بشكل خاص.

في الأشهر الـ ١٣ الماضية، تواجه البوسنة والهرسك مأزقا سياسيا خطيرا يؤثر في وضع السياسات الوطنية وفي تقدم البلد صوب الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وعلى سبيل المثال، فإن ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ لم تعتمد بعد، ولا يوجد إطار مالي عام للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. تثير هذه الحالة المقلقة مأزقا بخصوص إجراءات داخلية وخارجية تمس الحاجة إليها، يضر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبوسنة.

لكن أهم مسألة، بالطبع، هي الحكومة الجديدة. لا بد من تعزيز الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق حتى يتسنى تشكيل مجلس وزراء جديد بدون تأخير. وتدعو البرتغال الزعماء السياسيين إلى تحمل مسؤولياتهم بشكل كامل وتلبية التوقعات والاحتياجات المشروعة لشعبهم. وذلك يتطلب إرادة سياسية حازمة، بما في ذلك الحوار والاستعداد لتقديم التنازلات.

بيد أن البرتغال تؤمن بأن التحديات التي تواجهها البوسنة والهرسك ليست تحديات لا يمكن التغلب عليها. والحلول تكمن بالطبع داخل البوسنة والهرسك. ولكن من ناحية أخرى، يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على مشاركته التامة مع البوسنة والهرسك. وهذا يتطلب منا التزاما ثابتا لا بكفالة القدرة التشغيلية فحسب للهياكل القائمة داخل إطار عمل الاتفاق الإطاري العام للسلام، وإنما أيضا بإبداء الرغبة اللازمة لإمعان النظر في الاحتياجات المحددة للبلد وتلبيتها بطريقة كافية وبناءة وبذهن منفتح.

والبرتغال تؤيد مجلس الأمن في تجديده ولاية عملية ألثيا لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي (قوة يوفور). ونؤيد تغيير وجهة تركيز قوة يوفور نحو بناء القدرة والتدريب، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الظروف التي تسمح لها بالحفاظ على بيئة آمنة مأمونة في البوسنة والهرسك.

قبل أن أختتم، لا بد من كلمة مخلصة أعرب فيها عن تقديرنا العميق لزميلنا السفير إيفان بربليتش وفريقه على الروح البناءة التي تحلوا بها دائما وعلى مساهمتهم الممتازة في عمل المجلس. نتمنى لهم التوفيق في المستقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة أيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ والبلد المحتمل ترشيحه من خلال عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الخالصة النرويج؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الترحيب بعودة الممثل السامي فالنتين إنزكو إلى المجلس. واسمحوا لي بأن أعرب أيضا عن امتناننا للعمل الذي اضطلع به والجهود التي بذلها أثناء توليه منصب ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص للبوسنة والهرسك.

الحالة السياسية في البوسنة والهرسك ما زالت تتسم بالصعوبة. ونلاحظ مع الارتياح أن الحالة الأمنية العامة ظلت متسمة بالهدوء والاستقرار منذ مدة طويلة، ولكن القلق يساورنا من الغموض السياسي ومستقبل البلد الاقتصادي. فلم يتسن لحد الآن تشكيل حكومة على مستوى الدولة، بعد مضي سنة كاملة على الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولئن كنا نرحب بكون المناقشات فيما بين

القادة السياسيين قد تكثفت في وقت سابق من هذا الخريف بشأن تشكيل مجلس الوزراء، فإن ذلك لم يترجم إلى نتائج على صعيد الواقع. ولذلك ندعو القيادة السياسية للبوسنة والهرسك إلى تشكيل حكومة على مستوى الدولة، من خلال عملية شاملة للجميع، باعتبار ذلك مسألة ملحة.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤمن بأن الإصلاحات العاجلة والضرورية المعلقة لاتخاذ خطوات نوعية على درب البوسنة والهرسك نحو الاتحاد الأوروبي يلزم تناولها على وجه السرعة. وفي ذلك الصدد نشجع مجلس الأمن على أن يبعث برسالة يعرب فيها عن شعوره الجاد بالقلق، وأن يحث جميع العناصر السياسية على إيجاد حلول مشتركة ضمن الاتفاق الإطاري العام للسلام.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن من الأهمية الحاسمة، كمسألة ذات أولوية ولكفالة ألا يتخلف البلد عن ركب بلدان المنطقة على درب التكامل الأوروبي، أن يتم الوفاء بالواجبات المنصوص عليها في اتفاق الاستقرار والانتساب المؤقت. وفي ذلك الصدد يلزم البوسنة والهرسك أن تبذل جهدا صادقا لجعل دستورها متوائما مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأن تقر قانونا بشأن معونة الدولة يتوافق مع تشريعات الاتحاد الأوروبي. وعلى نفس المنوال، يتسم اعتماد قانون بشأن الإحصاء السكاني على مستوى الدولة بالأهمية.

وتحقيق المزيد من التقدم سيكون مطلوبا للسماح بتقديم طلب عضوية يعتد به. ويتحمل القادة السياسيون للبوسنة والهرسك المسؤولية الأولية عن تحقيق تقدم محدد ملموس، بما في ذلك بشأن الأهداف الخمسة والشرطين المحددين لاختتام أعمال مكتب الممثل السامي.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز مشاركته في البوسنة والهرسك بقصد مساعدتها في مسيرتها صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال نهج شامل وتقديم مساعدة مالية كبيرة وخبرات كثيرة. وفي ذلك الصدد عزز الاتحاد الأوروبي حضوره السياسي بتعيين ممثل وحيد جديد للاتحاد الأوروبي، هو السيد بيتر سورنسن، الذي يقود جهود دعم البوسنة والهرسك في المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عن طريق استخدام جعبة متنوعة ومتوازنة من الأدوات.

وبالإضافة إلى ذلك يحتفظ الاتحاد الأوروبي ببعثتين لإدارة الأزمات في الميدان: الأولى، بعثة الشرطة للاتحاد الأوروبي، التي ستنهي مهامها في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢ وتحوّل المهام الاستراتيجية المتبقية إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي؛ والثانية هي عملية ألثيا لقوة يوفور بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي تظل عنصرا هاما من استراتيجية الاتحاد الأوروبي الكلية للبوسنة والهرسك. وقد أعاد وزراء خارجيتنا تأكيدهم في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر على أن الاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة الاضطلاع، في هذه المرحلة، بدور عسكري تنفيذي دعما للجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة مأمونة في ظل ولاية مجددة من الأمم المتحدة.

الجهد الرئيسي لعملية ألثيا سينصب على بناء القدرة والتدريب، مع مواصلة الاهتمام بتطورات الحالة والحفاظ في الوقت ذاته على احتياطي يعتد به إذا ما تطلب الأمر دعم جهود قوة يوفور في الحفاظ على بيئة آمنة مأمونة أو في استعادة تلك البيئة.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي، في ما يتصل بالاستراتيجية الكلية للبوسنة والهرسك، إلى المناقشات التي سيجريها مع المجتمع الدولي بشأن إعادة النظر في تشكيلة الوجود الدولي، بما في ذلك تخفيضه التدريجي والنقل المحتمل لمكتب الممثل السامي إلى المحفل الملائم. وقد دأب الاتحاد الأوروبي على تشجيع الممثلين السياسيين للبوسنة والهرسك على التصرف

بروح توفيقية أعظم وتكثيف المشاورات والعمل من أجل المصالح الطويلة الأمد للبلد. كما أننا نساند مساندة تامة سلطة الممثل السامي ونرحب بالتعاون الوثيق بينه والممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد مرة أخرى التزامنا القاطع بالسيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك كبلد متحد كامل السيادة. ونحث الجميع على الابتعاد عن اللهجة الخطابية التي تبث الفرقة والامتناع عن اتخاذ الإجراءات التي تضر بمصالح المواطنين.

بعد مضي ١٦ عاما على التوقيع على اتفاقات دايتون – باريس للسلام، يستحق مواطنو البوسنة والهرسك أن يروا بلدهم يخطو خطوة نوعية إلى الأمام على درب التكامل الأوروبي. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر اعتمد الاتحاد الأوروبي رزمة توسيعه لعام ٢٠١١. واستنادا إلى ما خلصت إليه تلك الرزمة، لم تحقق البوسنة والهرسك تقدما يذكر في معالجة المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. ونكرر نداءنا إلى القادة السياسيين بأن يسارعوا خطى الإصلاحات في كل المجالات، وأن يثبّتوا خطى البوسنة والهرسك على الطريق نحو الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لصربيا.

السيد ستارشفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): قرأنا باهتمام التقرير الذي قدمه سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك (انظر S/2011/682، المرفق). وأصغينا باهتمام أيضا لبيانه صباح اليوم. ونتمنى لو أن بعض الصياغات في تقريره وإحاطته الإعلامية كانت أكثر توازنا فيما يتصل بمواقف الكيانين. وبالمثل نعتقد أن وجهات نظر الكيانين بشأن بعض المشاكل القائمة لا يمكن القول إنها كلها تنطوي على لهجة خطابية خصامية. فذلك ليس بالتأكيد حكرا على طرف واحد في البوسنة والهرسك. كما أن التطورات الايجابية من النوع الذي نوه به الممثل الدائم للبوسنة والهرسك ربما تستحق اهتماما أكبر، لأننا يجب علينا أن نبقي على نظرة ايجابية لمستقبل البلد.

إنني أثق بأن السيد إنزكو سيتقبل ملاحظاتنا بحسن نية، لأنها لا تقلل من تقديرنا الأساسي لعمله في البوسنة والهرسك. واسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى سياسة جمهورية صربيا المتسقة والمبدئية التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة البوسنة والهرسك والاستقرار الدائم لأوضاعها الداخلية وتحقيق حل، بروح المعايير الأوروبية، يكون مستداما ومقبولا لدى كل من قومياتها الدستورية الثلاث.

ترى صربيا، بصفتها أحد الموقعين والضامنين لاتفاقات دايتون للسلام، أن البوسنة والهرسك ينبغي أن تزاول أعمالها بكفاءة أكبر مما فعلت حتى الآن، كما تؤمن صربيا بأن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال قرارات مضمونية شرعية يتخذها ممثلو المواطنين المنتخبون بطريقة ديمقراطية وقومياتها الثلاث جميعها وكياناها كلاهما.

إننا نؤيد تأييدا تاما استقرار البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها وندرك تماما أن أي قرار بإجراء تغييرات للنظام الداخلي الموضوع بموجب اتفاقات دايتون لا بد وأن ينبثق من توافق كامل في الآراء، بغية كفالة النجاح والاستقرار في الميدان السياسي. لا يمكن تحديد سياسة البوسنة والهرسك إلا عن طريق مؤسسات البوسنة والهرسك ومواطني ذلك البلد، ولا توجد سلطات يجرى على أساسها الاستيلاء على هذه المهام بواسطة الوجود الدولي. ويعلمنا تاريخ البلقان أن سياسات الفرض وسيطرة الأغلبية لا يمكن أن تحقق النتائج الضرورية والمرجوة.

تسعى صربيا لإقامة علاقات حسن الجوار وعلاقات ودية مع البوسنة والهرسك. وقد تم التأكيد أيضا على

توجهها نحو تعزيز العلاقات مع البوسنة والهرسك عن طريق تقديم الدعم البناء أثناء المفاوضات التي جرت بشأن الإصلاحات الدستورية. ونرحب باستهلال الحوار الهيكلي بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك بشأن الإصلاح القضائي، وتعزيز وجود المفوضية الأوروبية من خلال توحيد وظيفتي رئيس الوفد والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

نتمنى للبوسنة والهرسك كل النجاح في طريقها نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وننظر إلى القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بشأن تحرير نظام التأشيرات بوصفه علامة مهمة استراتيجيا للمستقبل الأوروبي للبوسنة والهرسك. وندرك أن التشجيع الإضافي والملموس من جانب الاتحاد الأوروبي أمر ضروري لزيادة تحقيق استقرار الوضع في البوسنة والهرسك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عضوية الاتحاد الأوروبي تشكل مصلحة مشتركة للجميع في البوسنة والهرسك.

ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعالج العلاقات بين الشعوب التأسيسية الثلاثة في البوسنة والهرسك بعناية كبيرة وعلى أساس احترام مصالحها المتبادلة. وبدلا من التشكيك في سلامة البلد، ينبغي أن يساهم كل حل في البوسنة والهرسك في تحقيق سلامها واستقرارها. وتشجع صربيا جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى حلول دائمة لجميع المسائل المطروحة.

وترى صربيا أنه ينبغي الاضطلاع بعملية إغلاق مكتب الممثل السامي وإلغاء ما يسمى سلطات بون لأن ممثلي جميع الشعوب والكيانات المنتخبين بصفة شرعية لديهم المقدرة والقدرة على تحمل المسؤولية عن تصريف شؤون الدولة بصورة مستقلة والبدء في عمليات الإصلاح.

وتلتزم صربيا التزاما تاما بمواصلة العمل، عن طريق التعاون مع البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة الأخرى، نحو تحقيق المصالحة من أجل تحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن ترحيبي بسعادة السيد فالانتين إنزكو، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وتقريره (انظر S/2011/682). تؤيد كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية كذلك.

تاريخيا، أظهرت عملية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي نفسها بوصفها الأداة السياسية الأكثر فعالية لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في القارة الأوروبية. واليوم، يشهد المثال الكرواتي على أن منظور العضوية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يعطي زخما قويا للحياة السياسية الوطنية للسعي من أجل المضي قدما. ولا تزال منطقة غرب البلقان المنطقة الوحيدة التي لا تزال بعيدة كل البعد عن جني الثمار الحقيقية لعملية توسيع العضوية. وقد ناصرت كرواتيا باستمرار عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بوصفها أفضل إطار لتحقيق الاستقرار لجاراتها في منطقة جنوب شرق أوروبا. وسنواصل تقديم دعمنا السياسي والتقني في هذا الصدد لجميع بلدان المنطقة، ولا سيما البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، حقق اتفاق دايتون للسلام السلام وليس الاستقرار أو الازدهار. ويتوق البلد اليوم إلى إقامة نظام سياسي أكثر فعالية. ويجب أن يأتي هذا التغيير من الداخل ويجب ألا يتم تقديمه على حساب الديمقراطية. إن البوسنة والهرسك بلد يتكون من كيانين

وثلاثة شعوب تأسيسية. ولا يمكن تعزيز الدولة نفسها إلا باحترام المساواة فيما بين الشعوب الثلاثة في جميع مناحي الحياة الممكنة. وعلى أعلى مستوى سياسي، يتطلب هذا الاعتراف، بهذه الصفة، بالممثلين الشرعيين لكل شعب من الشعوب الثلاثة – هؤلاء الممثلون الذين يحصلون على أغلبية أصوات شعوبهم. إن شعورنا بالإحباط إزاء انعدام كفاءة النظام السياسي في البوسنة والهرسك يغرينا بأن ننسى هذا المبدأ الديمقراطي الأساسي، ولكن كما أظهر الربيع العربي مؤخرا، فإن بناء الديمقراطية والاعتزاز بها هما السبيل الوحيد للمضي قدما في البحث عن الاستقرار الطويل الأجل.

ونواجه اليوم تحديين خطيرين في البوسنة والهرسك. يتمثل أحدهما في المغازلة باللهجة الخطابية التحريضية عن تفكك البلد. ويجب أن يبعث المجتمع الدولي وجميع بلدان المنطقة برسالة واضحة مفادها أن هذه اللهجة الخطابية التحريضية غير مقبولة. ويتمثل التحدي الآخر في وضع الكروات في البوسنة والهرسك. وكما يبين التاريخ الحديث فإن الكروات – بصفتهم أقل الشعوب الثلاثة من حيث الكثافة السكانية – يواجهون صعوبات خطيرة في انتخاب ممثليهم في النظام الحالي. وعند معالجة هذه المشكلة، ينبغي ألا ننسى أن هوية المواطنين في بلدهم ترتبط ارتباطا قويا بعمليته الديمقراطية. ولذلك يجب أن نتأكد من احترام الإرادة الديمقراطية للكروات في البوسنة والهرسك، بصفتهم أقل الشعوب من حيث الكثافة السكانية، احتراما تاما.

ولا يستند تشديدنا اليوم على الكروات في البوسنة والهرسك إلى الأصل العرقي. إنه يستند إلى إيماننا الراسخ بأن الوحدة والاستقرار في البوسنة والهرسك يعتمدان في المقام الأول على المساواة الحقيقية بين البشناق والكروات والصرب. وتتساوى معاملة أصغر الشعوب التأسيسية وأضعفها كأقلية في الأهمية مع التخلي عن بقاء ووحدة البوسنة والهرسك. وفي بلد يمثل فيه الانقسام إلى كيانين عائقا حقيقيا أمام التكامل الداخلي، فإن خفض عدد الشعوب التأسيسية – سواء كان قانونا أو بحكم الأمر الواقع – قد يؤدي إلى تفكك البلد الذي قد يعمل على إيجاد سيناريو تترتب عليه عواقب وخيمة.

وبدلا من إتباع هذه النهج، ينبغي أن ندعم العملية الديمقراطية نفسها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الديمقراطية في البوسنة والهرسك تبدأ بضمان المساواة في الحقوق بين جميع الشعوب التأسيسية الثلاثة. لقد حققت الديمقراطية الاستقرار في بلدان نصف الكرة الغربي، وستحقق الاستقرار في البوسنة والهرسك، بغض النظر عن كل أشكال التعقيد التي تنطوي عليها هناك.

وتتوق كرواتيا بوجه خاص إلى أن ترى البوسنة والهرسك في طريقها إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن على أهبة الاستعداد لمشاركة خبرتنا الفريدة مع القيادة والمؤسسات في البوسنة والهرسك، بغض النظر عن أصلها العرقي. وندرك مدى ما تتطلبه هذه العمليات وما تواجهه من تحديات، كما ندرك مدى الأضرار الناجمة عن وجود أي شكل من أشكال العجز الديمقراطي الذي قد يلحق بكل خطوة نخطوها على هذا الطريق. إن أي شك في الفائدة التي تعود على جميع الشعوب التأسيسية الثلاثة بالتساوي نتيجة للإصلاحات التي يطلبها الاتحاد الأوروبي، قد يقضي على هذه العملية في مهدها. ونتفق جميعا على أن الوضع الراهن للتكامل الداخلي لا يؤدي بصفة خاصة إلى الانضمام الناجح للبوسنة والهرسك في الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وينبغي ألا تكون هذه الحقيقة سببا في التخلي عن عملية الانضمام؛ بل ينبغي أن ننظر في وضع عملية انضمام جديدة معدة حسب طلب البوسنة والهرسك، ومصممة بوجه خاص من أجلها.

يعتقد البعض أننا ينبغي أن نتحرك بعيدا عما يسمى النهج العرقي وأن البوسنة والهرسك لن يمكنها أن تمضي قدما إلا إذا أفسح الأصل العرقي، أي الجنسية، الطريق أمام المواطنة العامة. وبالرغم من أن هذا قد يبدو للوهلة الأولى حلا لمشاكل كثيرة في البوسنة والهرسك، فإن الوضع ليس كذلك. ومهما كانت فكرة التوصل بسرعة إلى دولة عاملة على هذا الأساس فكرة مغرية، يجب ألا ننسى أن الارتباط العرقي – الوطني عنصر شديد القوة للهويات الفردية في ذلك البلد، وربما كان أكثر مما هو قائم في معظم البلدان الأوروبية.

وينبغي ألا نقلل من شأن التقاليد السياسية للاتحاد اليوغوسلافي القانونية والمؤسسية والمتأصلة بشدة، التي أقيمت على أساس حقوق الشعوب التأسيسية، أو أن نتجاهلها بوصفها تقاليد عتيقة عفا عليها الزمن. ومن المنطقي الاعتقاد بأن التأكيد الناجح لمفهوم المواطن المؤسس يمكن تحقيقه من خلال التأكيد المسبق على مفهوم الشعوب المؤسسة. إن الالتفاف على مسألة الهوية الإثنية والوطنية، بدلا من حلها، سوف يعيدنا باختصار إلى نقطة البداية ويشكل عبئا ثقيلا في عملية التكامل الأوروبي – الأطلسي.

من هذا المنطلق، تؤيد كرواتيا عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو والاندماج معهما مما يربطنا معا، في ظل مشروطيات محددة جيدا ومتينة، وبناء مؤسسات وطنية، وممارسات ديمقراطية واقتصاد السوق الحر. ولكن أولا وأخيرا، ينبغي أن يكون هناك إصلاح دستوري يكفل للشعوب الثلاثة جميعها المصداقية لأصواتها، والإصغاء إليها واحترامها. ولا يمكن قيادة البوسنة والهرسك نحو مستقبل أفضل إلا بقيادة سياسية، سواء أكانت على صعيد الدولة، أو الكيان أو المقاطعة، مساءلة أمام الشعوب الثلاثة المؤسسة، تقوم بالإصلاحات التي طال انتظارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.